



جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة ديالى / كلية التربية
قسم اللغة العربية

تعدد الوجوه الإعرابية في الحديث النبوي الشريف

((دراسة نحوية في كتب إعراب الحديث النبوي))

رسالة تقدم بها

عدي أحمد علوان الجميلي

الى مجلس كلية التربية - في جامعة ديالى
وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في اللغة العربية وآدابها

بإشراف

الأستاذ المساعد الدكتور
مكي نومان مظلوم الدليمي

لقد ضمت مكتبة إعراب الحديث النبوي الشريف كتباً إعرابية أربعة ، أورد السيوطي (ت 911 هـ) ثلاثة منها وفاته إيراد الرابع وهو كتاب " الاقتضاب في غريب الموطأ، وإعرابه على الأبواب " لـ (أبي عبد الله محمد بن عبد الحق اليفرنى (ت 625 هـ)) .

وقد تابع السيوطي في إغفال ذكر (الاقتضاب) آخرون يرددون ما قاله من دون التثبت، أو التحقق، فقد ذكر أنه لم يصنف في هذا الميدان – إعراب الحديث النبوي - إلا ثلاثة، وهم العكبري (ت 616 هـ)، وأبن مالك (ت 672 هـ)، و السيوطي ، قائلاً : ((أكثر العلماء قديماً وحديثاً من التصنيف في إعراب القرآن الكريم، ولم يتعرض للتصنيف في إعراب الحديث سوى إمامين، أحدهما الإمام أبو البقاء العكبري فإنه لما ألف إعراب القرآن الكريم المشهور أرفه بتأليف لطيف في إعراب الحديث، أورد فيه أحاديث كثيرة من مسند أحمد، إلا أنه لاختصاره، ونزرة ما أورده فيه من النزر القليل، لا يروي الغليل، ولا يشفي العليل. والثاني جمال الدين بن مالك ... ، وقد استخرت الله تعالى في تأليف كتاب في إعراب الحديث))⁽¹⁾ .

وقد يظن القارئ لهذا الكتاب أنه مؤلف في غريب الحديث النبوي، فهو بعيد عن هذا الميدان، بل أنه قد حمل في طياته الكثير من التوجيهات الإعرابية للأحاديث النبوية، وآراء العلماء في هذه التوجيهات.

وإذا كان كتاب (شواهد التوضيح) الذي عُدَّ في إعراب الحديث النبوي، لم يجعل كل الأحاديث في ذلك، فقد قام على تفسير الألفاظ من الناحية اللغوية، وعرض بعض المسائل اللغوية، فضلاً عن استدلاله بالحديث على القاعدة النحوية⁽²⁾ . فإذا عُدَّ هذا مصنفاً أو مصدراً في مكتبة إعراب الحديث النبوي، فمن الأولى أن يكون الاقتضاب مصدراً آخر في هذه المكتبة، لما تضمن من توجيهات نحوية للألفاظ المشكلة في الحديث النبوي.

وسأوجز في هذا الفصل دراسة هذه المصنفات الأربعة .

1. عقود الزبرجد : 5/1 ، بتحقيق (أحمد ...)، وينظر : إعراب الحديث النبوي : 46، وعقود الزبرجد على مسند الإمام أحمد، دراسة نحوية : 9 - 10. (رسالة ماجستير)
2. ينظر : شواهد التوضيح : 125 ، 259 - 260 ، 264 ، 265 .

أولاً – " إعراب الحديث النبوي " للعكبري (ت 616 هـ) :

عني العكبري عناية قصوى بإعراب النصوص، فقد أعرب القرآن الكريم بكتابه (التبيان في إعراب القرآن)، وأعرب القراءات الشاذة بكتابه (إعراب القراءات الشواذ)، وأعرب الحديث النبوي الشريف، وأعرب ديوان المتنبي وشرحه، وأعرب لامية الشنفرى⁽¹⁾.

ويعد كتاب (أعراب الحديث النبوي الشريف) الكتاب الأول في مكتبة إعراب الحديث النبوي الشريف، فقد حاز العكبري على الريادة في هذا الميدان، وهو ميدان خطير، وهو مزية لا يقتحمها إلا عالم كبير، وقد كان العكبري أهلاً له⁽²⁾.

فلم يوجد قبل العكبري من تعرض إلى هذا التأليف، وقد أشار السيوطي (911 هـ) إلى ذلك بقوله : ((... أكثر العلماء قديماً وحديثاً من التصنيف في إعراب القرآن الكريم ولم يتعرضوا للتصنيف في إعراب الحديث سوى إمامين أحدهما الأمام أبو⁽³⁾ البقاء العكبري ...))⁽⁴⁾.

وتأتي أهمية الكتاب من ((أن مؤلفه الأمام أبا البقاء العكبري أحد أئمة النحو المشهورين ... فضلا عن التوجيهات النحوية التي أبداه المؤلف في كتابه، والتي تعرض فيها لثمانية وعشرين وأربعمائة حديثٍ))⁽⁴⁾.

وقد بحث العكبري فيه عدداً ((من مسائل النحو وقضاياها، وناقش وجوها نحوية ولغوية مختلفة، مناقشة الخبير الواعي، بفكر ثاقب، وبصيرة نافذة))⁽⁵⁾.

من تلك المسائل التي ناقشها ما جاء في قوله ﷺ من حديث طويل ((لوددنا لو صبر))⁽⁶⁾ إذ ذكر ((لو هاهنا بمعنى (أن) الناصبة للفعل كقوله تعالى ﴿ وَذُوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ ﴾⁽⁷⁾، و ﴿ وَذُوا لَوْ تَكْفُرُونَ ﴾⁽⁸⁾.

1. ينظر: الذيل على طبقات الحنابلة: 110/2-111، وبغية الوعاة: 39/2 .
2. ينظر: عقود الزبرجد: 60/1 بتحقيق (سلمان).
3. كذا، والصوابُ أبا البقاء.
4. عقود الزبرجد: 5/1 (احمد)، وينظر: أعراب الحديث النبوي: 64-65 (مقدمة المحقق).
5. أعراب الحديث النبوي: 47 (مقدمة المحقق).
6. المصدر نفسه: 47 (مقدمة المحقق).
7. صحيح البخاري: 56/1.
8. القلم/9.
9. النساء/89.

وقد جاء بـ (أن) في قوله تعالى ﴿أَيُّودٌ أَحَدُكُمْ أَنْ تَكُونَ لَهُ جَنَّةٌ﴾⁽¹⁾. و"صبر" بمعنى يصبر، أي وددنا لو يصبر⁽²⁾.

وذكر ابن هشام (761هـ) قائلاً: ((وأكثرهم لم يثبت ورود لو مصدرية، والذي أثبتة الفراء، وأبو علي، وأبو البقاء، والتبريزي، وأبن مالك))⁽³⁾.
فالعكبري ((يخضع الأحاديث للقواعد النحوية المقررة، ويقابلها على الوجوه الممكنة، والتأويلات المحتملة، فان استقامت على أحدها، رضي به، وإن لم تستقم رمى الرواية بالخطأ، أو آتهم الراوي بالسهو، أو ألصق به تهمة اللحن))⁽⁴⁾.

1. سبب تأليف الكتاب، وزمن تأليفه :

ذكر العكبري في مقدمة كتابه إعراب الحديث النبوي، سبب تأليفه قائلاً: ((إن جماعة من طلبة الحديث، التمسوا مني أن أملي مختصراً في إعراب ما يشكل من الألفاظ الواقعة في الأحاديث، وإن بعض الرواة قد يخطأ فيها، والنبوي ﷺ وأصحابه بريئون من اللحن، فأجبتهم إلى ذلك، واعتمدت على أتمّ المسانيد، وأقربها إلى الاستيعاب، وهو جامع المسانيد للإمام الحافظ أبي الفرج عبد الرحمن بن الجوزي (رحمه الله) فذكرت ذلك منه))⁽⁵⁾.

أما زمن تأليفه، فلم يبين العكبري الزمن الذي ألف فيه كتابه هذا، ولكن يبدو ((إنه ألفه في أواخر عمره، بعد أن نَيَّفَ على الستين. يفهم هذا من مقدمة كتابه إذ قال: "واعتمدت على أتمّ المسانيد وأقربها إلى الاستيعاب وهو جامع المسانيد للإمام الحافظ أبي الفرج عبد الرحمن بن الجوزي (رحمه الله)" وقد توفي ابن الجوزي سنة (597هـ)، و ولد العكبري سنة (538هـ) ، فيكون العكبري أملى كتابه هذا بعد أن نَيَّفَ على الستين، وبعد أن أَلَّفَ كثيراً من كتبه))⁽⁶⁾.

وإن العكبري قد أشار في هذا الكتاب إلى بعض كتبه الأخرى، فقد علق على

-
1. البقرة/266.
 2. إعراب الحديث النبوي: 98.
 3. مغني اللبيب: 350/1.
 4. عقود الزبرجد: 61/1 (سلمان) مقدمة المحقق.
 5. إعراب الحديث النبوي/93.
 6. المصدر نفسه/42. (مقدمة المحقق).

الحديث ((إِنَّمَا يَرْحَمُ اللَّهُ مِنْ عِبَادِهِ الرَّحَمَاءُ))⁽¹⁾. قائلًا: ((وقد أفردت في هذه المسألة بالكلام، وذكرت في "ما" وجوها كثيرة في جزء مفرد))⁽²⁾.

2. وصف الكتاب :

يتألف كتاب إعراب الحديث النبوي من اثنتين وعشرين وأربعمئة صفحة طبع عام (1408هـ-1987م)، بتحقيق د.حسن موسى الشاعر⁽³⁾، معتمداً في ذلك على أربع نسخ خطية⁽⁴⁾.

واعتمد في مصنفه هذا على " جامع المسانيد لأبن الجوزي " وهو ((كتاب ضخم يقع في سبعة مجلدات لم تصل إلينا كلها، ولكننا نعلم أنّ ابن الجوزي جمع في كتابه الصحيحين ((صحيح البخاري وصحيح مسلم))، وجامع الترمذي، ومسند احمد بن حنبل))⁽⁵⁾.

وقد ضم هذا الكتاب " ثمانية وعشرين وأربعمئة " حديث تناول فيها القضايا النحوية وبعض القضايا الصرفية، مرتبا الأحاديث على مسانيد الصحابة بحسب حروف المعجم، ثم إنه ((يترتب ذلك ترتيباً آخر فيبدأ بما في الصحيحين ، ثم بما أنفرد به كل واحد منهما، ثم بما جاء في مسند الأمام أحمد، ثم بما في الترمذي، ثم بما في سنن أبي داود و الموطأ لمالك، وغير ذلك من السنن المؤلفة في الحديث))⁽⁶⁾.

وأعتمد العكبري في تأليف مصنفه على القرآن الكريم وقراءاته في توجيه الحديث المشكل، وقد أتبع المذهب البصري في كثير من المسائل، منها: إنّ المبتدأ الذي يرفع فاعلاً يسدّ مسدّ الخبر يشترط فيه أن يعتمد على نفي أو استفهام. وحمل بعض الوجوه على رأي الكوفيين، كجواز العطف على موضع اسم (إنّ) قبل مجيء الخبر⁽⁷⁾.

1. مسند الإمام أحمد : 205/5.
2. أعراب الحديث النبوي : 42-43 و 110. وينظر: الذيل على طبقات الحنابلة: 117/2-120. وقد حقق هذه المسألة الأستاذ ياسين السواس ونشرها ضمن (مسائل نحو مفردة) للعكبري في مجلة المخطوطات بالكويت مجلد 26 ج 2.
3. هناك نشرتان لكتاب العكبري، الأولى بتحقيق عبد الاله نيهان، والثانية بتحقيق عبد الحميد الهنداوي .
4. إعراب الحديث النبوي: 71.
5. عقود الزبرجد : 61/1 (سلمان) وينظر: أعراب الحديث النبوي : 94 (الحاشية).
6. أعراب الحديث النبوي : 94.
7. ينظر: المصدر نفسه : 45 (مقدمة المحقق).

3. منهج العكبري في كتابه (إعراب الحديث النبوي):

وضح العكبري المنهج الذي سار عليه في تنظيم هذا الكتاب، إذ ذكر أنه سيعرب ما يشكل من هذه الألفاظ الواقعة في الأحاديث بعد أن طلب منه أن يملي ((مختصراً في إعراب ما يشكل في الألفاظ الواقعة في الأحاديث))⁽¹⁾. معتمداً في ذلك على الأحاديث الواردة في كتاب ((جامع المسانيد)) وهو ((موضوع على أسماء الصحابة (رضي الله عنهم) مرتباً على حرف المعجم))⁽²⁾.

وقد سار على هذا المنهج ، فأختار ((ما أراد من أحاديث الصحابة، مرتباً أسماء الصحابة على الحروف، مبتدئاً بحرف الهمزة ، وأحاديث أبي بن كعب، إلى آخر مسانيد الرجال، ثم أنتقل إلى مسانيد النساء مرتبة على الحروف أيضاً مبتدئاً بحديث أسماء بنت أبي بكر))⁽³⁾.

فهو يتناول الألفاظ المشككة في الأحاديث الشريفة ((ويذكر الوجوه النحوية التي يمكن أن تعرب بها، مستشهداً على ذلك بالقرآن الكريم والشعر وأراء النحاة ، وكان يتعرض أحياناً لبعض المسائل اللغوية))⁽⁴⁾.

وقد وجّه العكبري الأحاديث لتنسجم مع القواعد النحوية، إذ جعلها الأساس في توجيه هذه الأحاديث، ولهذا تنوعت مواقفه من الأحاديث النبوية الشريفة وهي ما يأتي:
أ - الألفاظ التي لا تحتمل إلا وجهاً إعرابياً واحداً ((وهي أحاديث كثيرة فمثلاً في قوله ﷺ لأبي منذر ((يا أبا منذر أتدري أيُّ آيةٍ في كتابِ اللهِ معك أعظم))⁽⁵⁾.

قال الشيخ : لا يجوز في أي هاهنا إلا الرفع على الابتداء ، وأعظم خبره . وتدري معلق على العمل، لأن الاستفهام لا يعمل في الفعل الذي قبله))⁽⁶⁾.

ب- الألفاظ التي تحتمل وجوهاً إعرابية مختلفة، وهي كثيرة أيضاً⁽⁷⁾.

ج- الألفاظ من الأحاديث خرجت من القواعد النحوية ((فحكم العكبري عليها باللحن،

1. إعراب الحديث النبوي: 93. .

2. المصدر نفسه: 93.

3. المصدر نفسه: 43(مقدمة المحقق) .

4. المصدر نفسه: 43(مقدمة المحقق) .

5. صحيح مسلم: 93/6.

6. ينظر: إعراب الحديث النبوي: 44(مقدمة المحقق).

7. ينظر: المصدر نفسه: 44(مقدمة المحقق).

ومن ذلك في حديث جبير بن مطعم أن رسول الله ﷺ قال : ((**أنما بنو هاشم وبنو عبد المطلب شيئا واحداً**))⁽¹⁾. قال العكبري : ((هكذا في الرواية بالنصب، وهو خطأ من الراوي، الوجه الرفع على أنه خبر بنو، وليس هنا خبر غيره))⁽²⁾.

4 . أصول العكبري النحوية :

يُعد السماع الأصل الأول من أصول الاستدلال النحوي، والأساس الذي بنيت عليه أغلب القواعد النحوية، وعرفه أبو البركات الأنباري (577 هـ) بقوله : ((هو الكلام العربي الفصيح المنقول بالنقل الصحيح الخارج من حدّ القلة الى حدّ الكثرة))⁽³⁾، وقال فيه السيوطي : ((وأعني به – أي السماع – ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته، فشمل كلام الله تعالى وهو القرآن: وكلام نبيه ﷺ، وكلام العرب قبل بعثته وفي زمنه وبعده إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين نظماً و نثراً))⁽⁴⁾.

ويُعدُّ النص القرآني أعلى مراتب السماع، وأوفاهها شروطاً، لأن كلامه أفصح الكلام وأبلغه، قال تعالى : ﴿ **لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ** ﴾⁽⁵⁾ وقد استشهد العكبري بالقران الكريم ، وقراءاته باثنتين وستين و مائة موضعٍ على توجيهاته النحوية للألفاظ المشكلة الواقعة في الأحاديث الشريفة، من ذلك ما جاء في حديث وفاة إبراهيم عليه السلام : ((**إنما يرحم الله من عباده الرحماء**))⁽⁶⁾، إذ جُوِّزَ النصب في الرحماء على أن تكون ما كافة⁽⁷⁾. مستدلاً على ذلك بقوله تعالى : ﴿ **إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ** ﴾⁽⁸⁾.

ومن استشهاده بالقراءات ما ذكر في حديث ((**فأمر النبي مناديه أن الصلاة في الرّحال**))⁽⁹⁾ إذ قال الشيخ : ((يجوز في (أنّ) الفتح على تقدير أن ينادي بأن الصلاة في الرحال، أي نادى بذلك، والكسر على تقدير، فقال إن الصلاة، لأن النداء قول))⁽¹⁰⁾

- 1 . مسند الإمام أحمد : 81/4.
- 2 . إعراب الحديث النبوي : 44 (مقدمة المحقق) وينظر الأحاديث : 210 و 225 و 227 و 369 و 327.
- 3 . لمع الأدلة في علم أصول النحو : 36، وينظر الإعراب في جدل الإعراب : 45.
- 4 . الاقتراح في علم أصول النحو : 36، وينظر : ارتقاء السيادة في علم أصول النحو : 47.
- 5 . فصلت / 42.
- 6 . صحيح مسلم : 224/6.
- 7 . ينظر : إعراب الحديث النبوي : 109 .
- 8 . البقرة / 173، والنحل / 115.
- 9 . مسند الإمام أحمد : 74/5.
- 10 . إعراب الحديث النبوي : 112.

مستشهدا بالقراءة القرآنية في قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُكَ﴾⁽¹⁾ فقد قرئت (أن) بالفتح والكسر⁽²⁾.

5. مصادر الكتاب :

أ- كتاب سيبويه : أفاد العكبري من كتاب سيبويه في بيان جواز تعدد الأوجه الإعرابية والقضايا اللغوية والنحوية في الأحاديث النبوية، من ذلك ما جاء في حديثه ﷺ : ((إني وإياك وهذان وهذا الراقد في مكان واحد يوم القيامة))⁽³⁾، قال العكبري : ((وقع في (هذان) بالألف، وفيه وجهان : أحدهما : أنه عُطِفَ على موضع إسم إن قبل الخبر، لأن موضع إسم إن رفع. تقديره : أنا وأنت وهذان. وعليه حمل الكوفيون قوله تعالى: ﴿وَالصَّبَّوْنَ﴾⁽⁴⁾ وحكوا عن العرب : إنَّ زيدا وأنتم ذاهبون. وحمل سيبويه⁽⁵⁾ الحكاية على الغلط))⁽⁶⁾.

ب - الخصائص لأبن جني :

اعتمد العكبري على كتاب ابن جني (392 هـ) في بيان المسائل اللغوية. من ذلك ما جاء في حديثه ﷺ ((تعلوهم نار الأنيار))⁽⁷⁾، قال العكبري : ((كذا وقع في هذه الرواية، ويريد بذلك جمع نار. وألف نار مبدلة من واو لقلوهم : تنورت النار، ومنه النور والأنوار، وتجمع النار على نيران. واصل الياء واو أبدلت ياء لسكونها وإنكسار ما قبلها، مثل ربح ورياح . والأولى أن يكون حمل الأنيار على النيران حيث شاركتها في الجمع، كما قال بعض أهل اللغة في جمع ربح أرباح لما رآهم قالوا رباح . حكى ذلك ابن جني في بعض كتبه))⁽⁸⁾.

ج - المسائل البغداديات (لأبي عليّ الفارسي):

1. ال عمران /39.
2. قرأ بكسر همزة (إنَّ) ابنُ عامر وحمزة، وقرأ الباقون (أَنَّ) بفتح الهمزة. السبعة في القراءات: 205، وينظر: الكشف عن وجوه القراءات : 343/1 .
3. مسند الأمام أحمد : 101/1.
4. المائدة /69.
5. ينظر الكتاب : 115/2.
6. إعراب الحديث النبوي : 277.
7. مسند أحمد : 179/2.
8. إعراب الحديث النبوي : 236، وينظر الخصائص : 295/3.

ومن المصادر التي اعتمد عليها في توجيه بعض الوجوه النحوية (المسائل البغداديات) ما جاء في إستراق السمع : ((فيلقياها الى مَنْ تحته، ثم يلقياها الآخر الى ما تحته))⁽¹⁾

ثانيا: الأقتضاب في غريب الموطأ وأعرابه على الأبواب : لليفرني⁽²⁾ (ت625هـ)

يعد "الاقتضاب.." من الشروح المؤلفة في غريب الموطأ، والتي تعد الرافد الأساسي في ثراء البحث اللغوي من جهة. والبحث في ثراء الحديث من جهة أخرى، فضلا عن كونه مصنفا تظهر فيه جهود علماء الأندلس وبلاد المغرب في هذا المجال.⁽³⁾

وعلى الرغم من أن هذا الكتاب ، يعد من المصادر اللغوية، إلا إنه قد جاءت فيه طائفة كبيرة من اعراب الألفاظ الواردة في الأحاديث النبوية الشريفة، فضلا عن آراء العلماء في بعض المسائل اللغوية أو النحوية، وكذلك بيان أرائهم في توجيهاتهم بعض الوجوه النحوية، فهو كتاب جمع بين اللغة والإعراب. من ذلك تعليقه على الحديث الشريف ((... بهذا أمرت))⁽⁴⁾ قال: ((يروى بضم التاء وفتحها، فالضم معناه: أن أبلغه، وأبينه لك، وبالفتح- وهي رواية ابن وضاح-⁽⁵⁾ أي أمرت أن تصلي فيه، وشرح الصلاة فيه لأمتك))⁽⁶⁾.

وبهذا يعد الإقتضاب المصدر الثاني من مصادر إعراب الحديث النبوي الشريف

1. سبب تأليف الكتاب :

ذكر المؤلف في مقدمة كتابه سبب تأليفه قائلا: ((وعزمي في كتابي هذا على اقتضاب ما تضمنه كتاب " المختار الجامع." من غريب "الموطأ" وإعرابه خاصة، ليكون كالمعتد لطالبه، وكالمقتضب لمريده، فأعفيه عن مشقة الطلب، وأخلصه من عبء تصفح ما ليس له في تصفحه أرب، ورتبته على الأبواب ترتيب الكتاب⁽⁷⁾، وجعلته

1. سنن ابن ماجة: 69/1، إعراب الحديث النبوي : 250، وينظر: المسائل البغداديات 265.

2. اليفرني : (هو محمد بن عبد الحق بن سليمان، أبو عبد الله بن أبي محمد. ولا لقب له على عادة أغلب المغاربة والأندلسيين . ويُنسب (اليفرني) و (البطوي) و (التلمساني) و (الندرومي) و (الكوفي) ، أما (اليفرني) فنسبةً الى (يفرن) قبيلة من البربر مشهورة) . أشهر مؤلفاته (المختار الجامع بين المنتقى والإستدكار) وكتابنا هذا ، ينظر : غاية النهاية : 159/2، و سير أعلام النبلاء : 22 / 261، وكشف الظنون : 404.

3. ينظر: الاقتضاب في غريب الموطأ وأعرابه على الأبواب : 6-5/1.

4. الموطأ : 3/1 .

5. ينظر: سير أعلام النبلاء: 3/445

6. الاقتضاب في غريب الموطأ وإعرابه على الأبواب : 1/6-7(مقدمة المحقق).

7. يعني كتابه : (المختار الجامع بين المنتقى والاستدكار).

لقارئه - أن أراد تطريزه - يطرزه لهذا الاسم الواقع عليه " الاقتضاب" (1) ((2).

2. وصف الكتاب:

يتألف كتاب " الاقتضاب " من جزئين طبعاً حديثاً سنة (1421هـ - 2001م) بتحقيق الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، وقد أعتمد في تحقيقه على نسخة واحدة، في مكتبة الإمام محمد بن سعود الإسلامية⁽³⁾.
وقد ضم الكتاب عددا كبيرا من الأحاديث النبوية، وشرح عددا من ألفاظ هذه الأحاديث وقد أعرب قسما منها ، مبينا آراء العلماء في توجيه الاحتمالات الإعرابية ، فضلا عن أنّ الكتاب قد حفظ لنا نصوصا من كتب مفقودة مثل لحن العامة للدينوري (ت 282هـ) وأعتمد اليفرني (625هـ) في تأليف (الاقتضاب) على كتابه (المختار الجامع بين المنتقى والاستذكار) مع زيادات من كتاب (التمهيد) لأبن عبد البر (ت 463هـ) وغيره⁽⁴⁾.

وكان منهج هذا المصنف هو الاختصار من كتابه الكبير (المختار الجامع) ، لكي يسهل على طلبته، ومريديه تناوله، وتخليصه من عبء تصفح ما ليس في تصفحه فائدة. سائرا في ترتيبه على طريقة (المختار الجامع)، فلم ينهج نهجا جديدا في ترتيبه، إذ قال: ((ورتبته على الأبواب ترتيب الكتاب، وجعلته لقارئه بهذا الاسم الواقع عليه الاقتضاب))⁽⁵⁾.

3. منهج الكتاب :

إن لكل عالم منهجه في التأليف، وله أسلوبه في عرض مادته، وتبويبها، ومناقشة المسائل والموضوعات، واليفرني(ت625هـ) لم يأت بمنهج جديد، وإنما سار في مؤلفه على منهج كتابه الكبير(المختار الجامع) وهو متابع في ذلك منهج كتاب (المنتقى) لأبن عبد البر (ت 463هـ)و(الاستذكار) لأبي الوليد الباجي (ت 471هـ)، وقد حذا

1. القضب: القطع، قضبه يقضبه قبضا واقتضبه فأنقضب وتقضب أنقطع.... واقتضاب الكلام ارتجاله ، يقال هذا شعر مقتضب وكتاب مقتضب، واقتضبُ الحديث والشعر تكلمت فيه من غير تهيئة أو إعداد له، وينبئ من معنى ذلك أنه يدل على قطع جزء من كل أو الارتجال، وقد سميت بعض الكتب بهذا الاسم مثل (المقتضب للمبرد) و(الاقتضاب لأبن السيد البطليوسي) فقد يكون المعنى الارتجال ، أما (الاقتضاب لليفرني) فيراد به الاختصار ، وهو ما أشار إليه في سبب تأليفه. لسان العرب 1/678.
2. الاقتضاب في غريب الموطأ وإعرابه على الأبواب: 3/1.
3. المصدر نفسه: 1/39-40 (مقدمة المحقق)
4. المصدر نفسه: 1/33 (مقدمة المحقق).
5. المصدر نفسه: 3/1.

حذوه في ذلك كله⁽¹⁾.

والتزم بذكر الباب بعد ذكر الكتاب ((إلا الأبواب التي لم تشتمل أحاديثها على ألفاظ غريبة، فمن البديهي أنه لا يذكرها، وتجاوزها إلى ما بعدها))⁽²⁾.
أما الأحاديث التي ترد فيها ألفاظ غريبة فهو يقتصد في شرحها، كما إنه متابع منهج سابقه في الأبتعاد عن ذكر الحديث كاملاً، وهو يخالف بذلك أبا مروان عبد الملك بن حبيب (238هـ) الذي يورد الحديث بسنده في الموطأ في كتابه (تفسير غريب الموطأ)، ولكل شيخ طريقة⁽³⁾.

ويوازن في بعض المواطن بين الروايات المختلفة في (الموطأ) نظراً إلى ((اختلاف ألفاظها أو أعراب ألفاظها. ورجع في رواية يحيى إلى نسخته التي قرأها وأصلحها على شيخه أبي علي الحسن بن عبد الله الخراز القيسي⁽⁴⁾، وربما رجع إلى أكثر من نسخة⁽⁵⁾)).⁽⁶⁾

والمطالع لكتاب (الأقتضاب)، يرى أنه يستطرد أحياناً ((بذكر الملح والنوادر، أو الحكايات المستعذبة والأشعار المتعلقة بالشاعر لكنه استطراد لا يبعده عن موضوع البحث ومضمونه))⁽⁷⁾.

كما إنه لا يتوسع ((بشرح اللفظة اللغوية لا بذكر جذور الكلمة ومشتقاتها وتحليلها، ولا بذكر روايتها من أهل اللغة، وأقوال العلماء المختلفة حولها، وإيراد الشواهد الكثيرة المختلفة التي تؤيد هذه الآراء والأقوال، وربما إنه قد ترك هذا طلباً للاختصار، واقتصاراً على ما تمس الحاجة إليه لدى العلماء، ولإثراء مادة الكتاب بكثرة مفرداتها المشروحة))⁽⁸⁾.

ومثال ما ذكر في شرح الألفاظ شرحه لفظ السرى إذ قال: ((و"السرى" مشي الليل

1. ينظر: الأقتضاب في غريب الموطأ وأعرابه على الأبواب: 36/1 (مقدمة المحقق).

2. المصدر نفسه: 36/1 (مقدمة المحقق).

3. المصدر نفسه: 36/1-37 (مقدمة المحقق).

4. ينظر: المصدر نفسه: على سبيل المثال: 215/1 و374 و321 و325 و77/2 و132 و142.

5. ينظر: المصدر نفسه: على سبيل المثال: 23/1 و125 و143 و336.

6. المصدر نفسه: 37/1 (مقدمة المحقق).

7. المصدر نفسه: 36/1-37 (مقدمة المحقق).

8. الإقتضاب في غريب الموطأ وإعرابه على الأبواب: 38/1 (مقدمة المحقق).

وسيره؛ وهي لفظة مؤنثة ، وتذكر،⁽¹⁾ وسرى ،أسرى لغتان⁽²⁾ قرئ بهما.⁽³⁾ ولا يقال لمشي غير الليل : سرى ، ومنه المثل⁽⁴⁾ : (عند الصباح يحمد القوم السرى) .⁽⁵⁾

4. مصادر الكتاب :

1- **كتب النحو** : اعتمد اليفرنى على المصادر النحوية- في ذكر آراء العلماء- عند بيان تعدد هذه الأوجه في ألفاظ الحديث النبوي الشريف - الآتية :

1- كتاب سيبويه :

أفاد كثيرا من كتاب سيبويه في بيان الآراء النحوية من ذلك تحليله النحوي للحديث النبوي : ((**عائذا بالله من ذلك**))⁽⁶⁾ 0 ذاكراً في نصب (عائذاً) ثلاثة أوجه : ((أحدها : على الحال المؤكدة النائية مناب المصدر الساد مسده ، والعامل فيه محذوف ، كأنه قال: أعوذ بالله عائذاً، ولم يذكر الفعل؛ لأن الحال نائبه عنه. والثاني : يكون مصدرا على مثال فاعل، كقولهم: عوفي عافية والأول: مذهب سيبويه وذكر سيبويه – إن من العرب- من يرفع فيقول : (عائذُ بالله) على أن خبر لمبتدأ مضمرة أي : أنا عائذُ بالله، والنصب أكثر في كلام العرب))⁽⁷⁾.

2- المقتضب للمبرد:

أفاد من كتاب المبرد في بيان بعض المسائل النحوية. من ذلك تعليقه على لفظ ((يرجعان)) إذ قال: ((بالنون، وهو ضعيف في العربية، إنما يجيء في الشعر على معنى التقديم والتأخير، كأنه قال: فإنهما يرجعان إن تهلك ماشيتهما، ونحوه قول الراجز⁽⁸⁾ :

إِنَّكَ إِنْ يُصْرَعُ أَخُوكَ تُصْرَعُ

تقديره عند سيبويه⁽⁹⁾ : إنك تصرع إن يصرع أخوك. ومحمد بن يزيد⁽¹⁰⁾ يقول: المعنى إن يصرع أخوك فإنك تصرع وهكذا يكون تقدير حديث عمر على مذهبه: إن تهلك

1. ينظر: المذكر والمؤنث لأبن الأنباري: 323.

2. ينظر: فعل وأفعال لأبي حاتم السجستاني : 93. وفعلت و أفعلت للزجاج : 87.

3. قوله تعالى { سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى } : الإسراء/1 ، وقوله تعالى { وَاللَّيْلِ إِذَا يَسْرِي } : الفجر /4.

4. نظر: الأمثال لأبي عبيد : 170 أو 231 ، وجمهرة الأمثال : 42/2 ، ومجمع الأمثال : 30/2.

5. الاقتضاب في غريب الموطأ وإعرابه على الأبواب : 30/1.

6. الموطأ : 187/1 ، وينظر الكتاب : 463/1.

7. الاقتضاب في غريب الموطأ وإعرابه على الأبواب : 216/1 ، وينظر: كتاب سيبويه : 341/1 و 347.

8. هو جرير بن عبد الله البجلي ، أو عمرو بن خثارم البجلي ، شرح ابن عقيل : 36/4.

9. ينظر: الكتاب : 436/1.

10. ينظر: المقتضب: 72/2.

ماشيتهما يرجعان))⁽¹⁾.

ب- كتب اللغة: إعتد المؤلف في تأليف كتابه على المصادر اللغوية في شرح المفردات اللغوية، والاستدلال بها على بعض الآراء اللغوية، والنحوية، التي تناولت الفاظ الحديثة، ومن هذه المصادر :

1. المعجمات اللغوية :

استند إلى المعجمات اللغوية في شرح الألفاظ الحديثية، وبيان معناها، من ذلك ما جاء في معنى (القلس) إذ ذكر قول الخليل قائلًا: ((قال الخليل ⁽²⁾: (القلس) : ما خرج من الحلق، وليس بقيء))⁽³⁾.

2. كتب المذكر والمؤنث :

تعد معرفة المذكر والمؤنث من فصاحة المتحدث، فالجاهل فيها، جاهل في معرفة النحو والأعراب ، وقد ذكر أبو الحاتم السجستاني (255هـ) أن: ((أول الفصاحة معرفة التأنيث والتذكير في الأسماء والأفعال والنعت قياسا وحكايةومعرفة التأنيث والتذكير ألزم من معرفة الإعراب، وكلتاها لازمة، وأما تأنيث المذكر ، وتذكير المؤنث فإنه عجمة عند من يعرب ولا يعرب))⁽⁴⁾، وكذلك نجد أهمية معرفة المذكر والمؤنث عند أبي بكر الأنباري (ت 328هـ) الذي قال : ((إن من تمام معرفة النحو والإعراب معرفة المذكر والمؤنث ؛ لان من ذكر مؤنثا، أو أنث مذكرا كان العيب لازما له كلزومه من نصب مرفوعا، أو خفض منصوبا))⁽⁵⁾.

وقد آتد المؤلف على كتب المذكر والمؤنث في معرفة بعض الألفاظ الحديثية المذكرة والمؤنثة، وما يحتمل منها الأمرين، من ذلك ما جاء في لفظ (البعير) إذ قال: ((إسم يقع على الذكر والأنثى من الإبل. وجمعه بُعْر وأبْعُرة وبُعْران، وأكثر ما يكون للذكر. وحكى أبو حاتم⁽⁶⁾. أن بعض العرب قال: صرعتني بعيري))⁽⁷⁾.

1. الأقتضاب في غريب الموطأ وأعرابه على الأبواب: 544/2.
2. ينظر: العين: 78/5، (قلس) .
3. الأقتضاب في غريب الموطأ وإعرابه على الأبواب: 50/1.
4. المذكر والمؤنث لأبي حاتم السجستاني: 33.
5. المذكر والمؤنث: لأبن الأنباري: 107/1.
6. ينظر: المذكر والمؤنث : لأبي حاتم السجستاني: 104.
7. الأقتضاب في غريب الموطأ وإعرابه على الأبواب: 14/2.

3. كتب لحن العامة :

ألفت كتب لحن العامة، من أجل تحصين اللسان من الوقوع في الخطأ فقد: ((عكف بعض علماء النحو على دراسة الأخطاء النحوية، وما قد تلحن، به العامة، بيد أن النحويين في توالي طبقاتهم واختلاف عصورهم، كانوا أبناء زمانهم، بمعنى انه طبَّعهم بطابعه الخاص، وحملهم على طرائقه، فكانوا صورة صادقة له..... فهناك بعض من علماء العربية تعسف على العامة وخطأهم فيما للعرب فيه وجهان، وهناك من تساهل، فعلل للعامة، وساق لهم حججا وقوانين نحوية توهمها))⁽¹⁾. وما جاء من ذلك تعليقه على لفظ (الجنازة): ((الجنازة-بالفتح-؛ الميت، وبكسرهما: خشب السرير. وعن ابن الأعرابي: أنه قال: الجنازة- بالكسر- النعش إذا كان عليه الميت، ولا يقال له: دون ميت الجنازة. وقال الدينوري⁽²⁾ - في كتاب (لحن العامة)- : الجنازة - بالكسر - : السرير، ولا يقال للميت : جنازة، وأنكر فتح الجيم، وأضطرب فيه كلام ابن قتيبة، والصحيح أنهما لغتان))⁽³⁾.

4- معجمات الأفعال:

ظهرت دراسة الأفعال بأبنيتها المختلفة بعد ((انصرام القرن الرابع الهجري إذ لم تألف مثل هذه الدراسة للأفعال بأبنيتها الصرفية المختلفة من دون تخصيص قبل نهاية القرن الرابع، لقد تلمس بعض العلماء بعض عيوب المعجمات الكاملة والمتخصصة، فالمعجمات الكاملة معقدة بشكل يرهق الباحث، ويسبب له المشقة والعنت حتى يصل إلى الكلمة التي يريد، فهو منهج لا يسعف الباحث المتعجل الذي يريد أن يكشف عن معنى كلمة فحسب إلا أن يوازن بين الأبنية ويبين خصائص كل منها))⁽⁴⁾، والمقصود بالمعجمات : ((تلك المصنفات التي تضم ألفاظاً لغوية مرتبة ترتيباً خاصة ومشروحة شرحاً يزيل غامضها مضافاً إليه بعض المعلومات التي تتناسب مع المادة وشرحها

1. المدخل إلى تقويم اللسان وتعليم البيان :3.(مقدمة المحقق).
2. هو أبو حنيفة أحمد بن داوود الدينوري (ت282هـ) صاحب كتاب (البيان) و(النبات)، ينظر: معجم الأدباء:26/3 وإنباه الرواة: 41/1 وخزانة الأدب: 26/1..... وذكر القفطي في إنباه الرواة من بين مؤلفاته كتاب (لحن العامة) ولا أعرف له وجود الآن.
3. الأقتضاب في غريب الموطأ وإعرابه على الأبواب: 253/1.
4. معاجم الأبنية في العربية- المعاجم الكاملة: 148.(بحث).

وعلى هذا المفهوم يمكن القول: إنَّ المعجم قائمة تجمع كلمات من لغة ما على نسق منطقي معين تهدف إلى ربط كل كلمة منها بمعناها⁽¹⁾، ولقد عني العلماء بالأفعال وذلك ((لأن الأفعال أصول مباني أكثر الكلام وبذلك سمتها العلماء الأبنية وبعلمها يستدل على أكثر علم القرآن والسنة وهي حركاتٌ مقتضياتٌ والأسماء الجامدة والأصول كلها مشتقات منها وهي أقدم منها بالزمان))⁽²⁾.

وقد اعتمد اليفرني (625هـ) على معجمات الأفعال في تفسير ألفاظ الحديث النبوي الشريف من ذلك ما جاء في قوله ﷺ : ((... حَتَّى كَادَتْ عَيْنَاهَا تَرْمُصَانِ))⁽³⁾ إذ قال: ((الرواية بالصاد غير معجمة، وفتح الميم وضمه، كذا قيدناه، أي: يصير فيهما الرمص، وهو القذى الأبيض الذي تقذفه العين. وقال صاحب (الأفعال)⁽⁴⁾: رَمِصَتِ العَيْنُ - بكسر الميم- رَمَصًا أَوْجَعَهَا القَذَى))⁽⁵⁾.

1. معجم الأفعال المبنية لغير الفاعل: 7 (مقدمة المحقق)
2. الأفعال لأبن القوطية: 1 (مقدمة المحقق).
3. الموطأ: 599/2.
4. ينظر: الأفعال لأبن القوطية: 255.
5. الأقتضاب في غريب الموطأ وإعرابه على الأبواب: 158/2.

ثالثاً - شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح لإبن مالك (672هـ):

يعد (شواهد التوضيح) ⁽¹⁾ من المصادر التي عنيت بالحديث النبوي الشريف عناية خاصة من الواجهة النحوية، ولقد عرض له ((مفصلاً في الأتيان بما يطابق ألفاظاً وتراكيبَ حديثية، من آيات القرآن وكلام العرب، تأييداً لتلك التراكيب، وتوجيهها لخروجها على قواعد النحاة)) ⁽²⁾، فعد ذلك من ((أبرز الأصول في موضوع الاحتجاج بالحديث الشريف في الدراسات النحوية، ولا يستغني عن الرجوع إليه الباحث في هذا الجانب من لغة القرآن الكريم)) ⁽³⁾.

وبه يعد ابن مالك أول من وسع دائرة الاستشهاد به، وعول عليه في إثبات القواعد وتقرير المسائل النحوية، ⁽⁴⁾ فقد جعل من صحيح البخاري ((محوراً للبحث، ومناقشة آراء المتقدمين من النحاة. فأمتاز من غيره من الأصول بهذه الخصيصة مع كثرة شواهد ووفرتها قياساً إلى ما في مصنفات ابن مالك الأخرى)) ⁽⁵⁾.

وأنفرد ابن مالك بذكر عدد كبير من الشواهد الشعرية، والتي آستدل بها على قواعد نحوية، مستدركاً بذلك على النحاة جملة من القواعد، وكثيراً من الشواهد، ونفس عن العربية بعض الشيء. ⁽⁶⁾ ويعد الكتاب الصلة بين النحو والتفسير، فقد ((انتشرت الآيات في أكثر مباحثه، وما من آية منها، إلا وفيها وجه أو أكثر من وجوه الأعراب.

على أن صلة الكتاب بتفسير الحديث الشريف تكون أشد وأوثق إذا ما عرفنا أنه ألف لتصحيح الإشكالات الواردة في ألفاظ حديث (الجامع الصحيح) للبخاري)) ⁽⁷⁾. فكان بذلك دليلاً للشراح، ⁽⁸⁾ فقد أعانهم على شرح الأحاديث المشككة؛ وبيان أوجه رواياتها ولغاتها وإعرابها. ⁽⁹⁾ فتكون النتيجة التي يخرج بها القارئ لهذا المصنف أن ((ابن مالك

1. حقق الكتاب مرتين، أحدها بتحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، والآخر بتحقيق طه محسن وقد إعتدنا تحقيق الأخير.
2. الحديث النبوي الشريف وأثره في الدراسات اللغوية والنحوية: 338.
3. شواهد التوضيح: 7 (مقدمة المحقق).
4. ينظر: تاريخ علوم اللغة العربية: 114 والمدارس النحوية: 384-385.
5. شواهد التوضيح: 34 (مقدمة المحقق).
6. ينظر: المصدر نفسه: 34 (مقدمة المحقق).
7. المصدر نفسه: 34- 35 (مقدمة المحقق).
8. ينظر: عمدة القاري للعيني: 24/1، وفتح الباري: 9/1 و36/2 و85..... وشرح سنن النسائي للسيوطي: 44/1 و98 و72/3 و113.
9. ينظر: شواهد التوضيح: 35 (مقدمة المحقق).

كان مجددا في هذا الميدان، ولم يكتف بما وجد من نصوص في كتب هؤلاء، بل راح يفليّ الدواوين وكتب الأدب والبلاغة واللغة والسير، ويلتقط منها ما لم يصل إليه غيره (من الشواهد))⁽¹⁾ فلقي بذلك قبولا حسنا لدى علماء وباحثين محدثين⁽²⁾، فضموا صوتهم إلى صوته في هذا الاتجاه . لأنه مذهب ((في الاجماع عامة، وبالحدِيث الشريف خاصة))⁽³⁾ .

1. سبب تأليف الكتاب، وزمن تأليفه

لم يبين ابن مالك في مقدمة كتابه (شواهد التوضيح) الأسباب التي دعت إلى تأليفه هذا الكتاب، إلا أن محقق الكتاب (د. طه محسن) وضع السبب الداعي إلى تأليفه، وهو الطلب من فضلاء المحدثين والحفاظ ((أن يوضّح ويصحّح لهم مشكلات ألفاظ وروايات وردت في كتاب (الجامع الصحيح) لأبي عبد الله البخاري المتوفى سنة (256هـ) فأجابهم إلى ذلك، ووضّحها وصحّحها في أحد وسبعين مجلسا))⁽⁴⁾ وهو ما ذكره ابن مالك بقوله: ((وكان السماع بحضرة جماعة من الفضلاء ناظرين في نسخ معتمد عليها، فكلما مر بهم لفظ ذو إشكال بينت فيه الصواب، وضبطته على ما اقتضاه علمي بالعربية، وما آفتقر إلى بسط عبارة، وإقامة دلالة أخرت أمره إلى جزء أستوفي فيه الكلام مما يحتاج إليه من نظير وشاهد، ليكون الانتفاع به عاماً، والبيان تاما إن شاء الله تعالى))⁽⁵⁾.

ويضيف المحقق سببا آخر وهو ((تصدي ابن مالك لمناقشة كانت في الغالب محل خلاف بين النحاة، وأنه رغب في أن يسد خلا رآه في مناهج الذين لم يستقروا الكلام العربي كما يجب أو أطرحوا كثيرا من الشواهد النثرية الفصيحة، ولا سيما التي احتفظت بها كتب الحديث، وكتب غريبه، فلم يكن له بد من تصحيح ما ذهبوا إليه، منطلقا من نصوص (البخاري) لما له من احترام وإكبار في نفوس المسلمين.

وأرى أيضا أن المؤلف حاول أن يقرر مسائل نحوية لم يتسنّ له أن يضم أكثرها إلى

1. ينظر: شواهد التوضيح: 35 (مقدمة المحقق).
2. منهم: طه الراوي في (نظرات في اللغة العربية) ص141. ود. مهدي المخزومي في (مدرسة الكوفة)، ود. صبحي صالح في (دراسات في فقه اللغة) ص125، وعبد الجبار علوان النايلة في (الشواهد والاستشهاد في النحو) ص322.
3. شواهد التوضيح: 35. (مقدمة المحقق).
4. المصدر نفسه: 11 (مقدمة المحقق).
5. إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري: 41/1.

أبواب كتب النحو ذات المنهج التقليدي المعروف، فأدرجها في هذا المصنف ومنها موضوعات تتصل بعلم المعاني، مثل مسائل الأستفهام والجواب، وعود الضمائر، ومعاني الحروف وغيرها))⁽¹⁾.

ويذهب الباحث إلى أن السبب من تأليف الكتاب هو طلبُ فضلاء المتحدثين والحفاظ من ابن مالك في توضيح المشكلات الواردة في ألفاظ الحديث وتصحيحها وقد أجاب ابن مالك في ذلك قائلاً: ((فكلما مرَّ بهم لفظ ذو إشكال بينت فيه الصواب))⁽²⁾.

أما زمن تأليفه، فلا يمكن تحديد السنة التي أنهى المؤلف وضع كتابه فيها، ولكن من خلال ما ذكر من أسباب التأليف يلحظ أنه ((من مصنفات ابن مالك (672هـ) المتأخرة؛ ذلك لأنه جاء نتيجة قيامه بالإشراف على مقابلة مخطوطات (الجامع الصحيح) بطلب من العالم المحدث شرف الدين اليونيني (621هـ - 701هـ) مما حجب إليه جمع الملاحظات اللغوية والنحوية التي عنت له في أثناء المجالس الإحدى والسبعين، وتعزيد مسائلها بالشاهد والدليل، ثم ضمنها كتاباً مستقلاً))⁽³⁾.

وفي ذلك يقول القسطلاني (ت 701هـ) ((كان الجمال بن مالك لما حضر عند المقابلة المذكورة إذ مر من الألفاظ ما يترأى إنه مخالف لقوانين العربية قال للشرف اليونيني: هل الرواية كذلك؟ فإن أجاب بأنه منها شرع ابن مالك في توجيهها حسب إمكانه، ومن ثم وضع كتابه المسمى بـ (شواهد التوضيح))⁽⁴⁾.

وقد حدد القسطلاني تاريخ المقابلة وهي سنة ست وسبعين وستمائة في دمشق.⁽⁵⁾ وقد أعترض المحقق على هذا التاريخ وذهب إلى أنه محرف، والصواب هو سنة ست وسبعين أو سبع وستين وستمائة، وذلك لأن الإجماع منعقد على أن ابن مالك توفي سنة اثنتين وسبعين وستمائة⁽⁶⁾.

فبذلك يكون زمن تأليف الكتاب هو سنة ست وستين أو سبع وستين وست مئة.

1. شواهد التوضيح: 11 (مقدمة المحقق).

2. إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري: 41/1.

3. شواهد التوضيح: 12 (مقدمة المحقق).

4. إرشاد الساري: 40/1-41.

5. ينظر: المصدر نفسه: 40/1.

6. ينظر: شواهد التوضيح: 12 (حاشية 6).

ويذهب الباحث إلى ما ذهب إليه المحقق في تحريف تأريخ المقابلة التي حددها القسطلاني؛ لأن الأخذ بهذا التاريخ يؤدي إلى التناقض في تاريخ المقابلة، وتاريخ وفاة ابن مالك (رحمه الله!).

2- وصف الكتاب :

يتألف الكتاب من أربعين وثلاثمائة صفحة، وقد أعاد تحقيقه د. طه محسن، الذي رأى فيه ((أن ثمة نصوصا ناقصة، وألفاظا محرفة وتصحيقات شوهدت آراء مؤلفه، وأوقعته في مظنة ارتكاب الخطأ. فدفعني هذا إلى معارضة المطبوع على بعض مخطوطاته، وخلصت بعد المقابلة إلى صحة ما رأيت، فرحت أسجل ما وجدته يخدم الكاتب من التقييم والإصلاح))⁽¹⁾. فذكر المحقق الأمور التي دعت إلى إعادة تحقيقه منها ما يتصل بسقوط الألفاظ، ومنها ما يتصل برسم الحروف وشكلها، وتحريف الكلمات في المتن، ومنها ما يتصل بورود شواهد على غير جهتها التي هي مراد المؤلف في الاحتجاج، ومنها وجود زيادات في المتن من غير التنبيه إليها.⁽²⁾

وقد ضم الكتاب ستين ومائة مسألة ما عدا المكرر منها، وهو يزيد على العشر، فبلغ ما احتج له، أو وجه أعرابه ثمانين ومائة حديث، وهذا يعني إن مادة الكتاب تنحصر في موضوعات العربية، إلا إن مادة النحو حظيت بالنصيب الأوفر من الشرح، إذ لم تزد مسائل الصرف على السبع، أما ما يتعلق باللغة وتفسير اللفظ، فقد ورد في أربعة مواضع، وما عدا ذلك فهو في الموضوعات النحوية.⁽³⁾

3- منهج ابن مالك في كتابه (شواهد التوضيح) :

ذكر في سبب تأليف الكتاب أن عددا من فضلاء المحدثين والكتاب قد طلبوا منه أن يوضح بعض الألفاظ التي تشكل عليهم في (الجامع الصحيح)، فكان جوابه في ذلك بواحد وسبعين مجلسا، اختصت كلها بموضوعات العربية بين النحو والصرف والتفسير.

وعلى الرغم من ذلك فإن المؤلف لم يضع منهجا معيناً لدرس المسائل النحوية، ((فلا هو جمع مسائل كل موضوع وخصص لها بحثا مستقلا على وفق ما نجده في الكتب

1. شواهد التوضيح: 7 (مقدمة المحقق).
2. ينظر: المصدر نفسه: 7-8 (مقدمة المحقق).
3. ينظر: المصدر نفسه: 13 (مقدمة المحقق).

النحوية، ولا هو آتقى أثر البخاري في تبويب (الجامع الصحيح) الذي هو محور الدراسة، وإنما كان يختار حديثاً مشكلاً يشرحه في بحث مستقل، أو حديثين أو ثلاثة، وربما يصطفي عشرة أحاديث⁽¹⁾ من أبواب متفرقة من (صحيح البخاري) ويدرجها في بحث واحد⁽²⁾.

الأمر الذي جعل التفاوت حاصلًا بين البحوث في الكتاب من حيث الطول، فقد نجد بحثاً في صفحة واحدة⁽³⁾، درس فيه مسألة واحدة، ثم يذكر بحثاً في ست أو سبع صفحات، تكلم فيه على مسائل متعددة قد تبلغ العشرة أحياناً⁽⁴⁾. وغياب المنهج العام في الكتاب أدى إلى غياب المنهج في البحث الواحد نفسه، فقد يضم المبحث مسائل متعددة، تفتقر في الغالب إلى وحدة الموضوع، فقد يعود السبب إلى تنوع الأحاديث المختارة، وقد تجتمع مسائل اللغة والصرف والنحو معاً⁽⁵⁾. من ذلك البحث الخامس والستون⁽⁶⁾، إذ ضم سبع مسائل منها:

- استعمال (في) بمعنى (باء) المصاحبة.
- معنى الفعل (صرف) واشتقاقه .
- حذف المجزوم بـ (لا) التي للنهاية.
- مجيء (مفعول) ولا فعل له.

وقد حاول المؤلف أن يربط بين موضوعات الكتاب، فكان يشير إلى المباحث المتقدمة دون أن يكرر ذكرها بقوله: ((وقد تقدم الكلام على هذا))⁽⁷⁾. إن طريقة البحث تمثلت في تعيين محل الإشكال الواقع في ألفاظ الحديث النبوي الواردة في (الجامع الصحيح)، بعد ذلك يوجّه إعرابها مستعيناً بالتمثيل والاحتجاج بالنصوص الفصيحة، مقدماً في ذلك شواهد النثر على النظم، وذلك واضح من طريقته وبعض إشارات، كقوله: ((والجواز أصح من المنع؛ لضعف احتجاج المانعين وصحة استعماله نثراً

1. ينظر: شواهد التوضيح (مقدمة المحقق): 59 و67 و210 و246 و259.
 2. المصدر نفسه: 17 (مقدمة المحقق).
 3. ينظر: المصدر نفسه: 130 (مقدمة المحقق).
 4. ينظر: المصدر نفسه: 259 (مقدمة المحقق).
 5. ينظر: شواهد التوضيح: 17 (مقدمة المحقق).
 6. ينظر: المصدر نفسه: 252-253.
 7. ينظر: المصدر نفسه: 102.

ونظما ((⁽¹⁾، وقوله: ((وحذف كان مع أسمها وبقاء خبرها كثير في نثر الكلام ونظمه، فمن النثر قول النبي ﷺ ومن النظم قول الشاعر.))⁽²⁾.

إلا إنه لم يبين مفهوم (المشكل) بتعريفٍ، وليس في المنهج أو الطريقة التي سار عليها ابيينه، وسبب هذا الإبهام من مفهوم (المشكل) فلقد سلك المؤلف عدة طرائق في التعامل مع الأحاديث التي صدر بها البحوث، فهو في بعضها يصحح توجيهات إعرابية فيها خلاف بين النحاة، من ذلك مناقشة إعراب (ياء) في قول ورقة بن نوفل (ت 13 ق.هـ) ((يا ليتني أكون حيا إذ يخرجك قومك))⁽³⁾، أهي للنداء أم للتنبيه.⁽⁴⁾ وأحيانا يعد ((الحديث الذي يثبته ابتداءً شاهداً نحويًا، يجيزه ما يشبهه من أساليب، من غير أن يعضد ذلك الحديث بالشواهد الأخرى على حسب المنهج الذي يدل عليه عنوان الكتاب. من ذلك اتخاذ الحديث ((ما أحب أنه يحول إلي ذهابا))⁽⁵⁾ شاهداً على استعمال (حوّل) بمعنى (صير)))⁽⁶⁾.

وقد يتخذ من الأحاديث ((منطلقاً إلى بحث نحوي لم يجده تاماً في كتاب قبله، فيفصل الكلام عليه، ويناقش النحاة فيه، ويلوح هذا في الفصل الرابع⁽⁷⁾، وهو موضوع اتصال الضمائر وانفصالها، وليس في أحاديثه التي عدها مشكلة ما يخالف الاستعمال (الفصيح))⁽⁸⁾.

ويفسر أحيانا ألفاظ الحديث من الناحية اللغوية ، كما فعل في تفسير لفظ (أضْيَع) والفعل (صرّف)⁽⁹⁾.

ويتصدى أحيانا لبيان ((الأوجه الإعرابية الجائزة في لفظ من ألفاظ الحديث بينما المروي منها وجه واحد أو وجهان كما نجده في لفظ (يفشل) في البحث السادس والخمسين⁽¹⁰⁾))⁽¹¹⁾. وربما يتخذ من الحديث ((دليلاً على جواز بعض الاستعمالات

1. ينظر شواهد التوضيح (مقدمة المحقق) : 107.
2. المصدر نفسه: 128.
3. صحيح البخاري: 6/1، وينظر: 38/9.
4. ينظر: شواهد التوضيح: 15 (مقدمة المحقق) و59.
5. صحيح البخاري : 144/3.
6. شواهد التوضيح: 15 (مقدمة المحقق) وينظر: 125.
7. ينظر: المصدر نفسه: 77.
8. ينظر: المصدر نفسه: 15 (مقدمة المحقق).
9. ينظر: المصدر نفسه: 15 (مقدمة المحقق) و224 و253.
10. ينظر: المصدر نفسه: 220.
11. ينظر: المصدر نفسه: 15 (مقدمة المحقق).

التي منعها نحويون قصرت جهودهم عن الاستقراء الصحيح، فيقدم الأدلة على ذلك، مثل البحث الثاني⁽¹⁾ (في وقوع الشرط مضارعا والجواب ماضيا)، وربما يوجه إعراب بعض الأحاديث ويصح إشكالها، ويحتج لها، وهو الهدف الذي وضع الكتاب من أجله ودل عليه عنوانه⁽²⁾.

فكان على المؤلف أن تكون جلّ مادته في توجيه إعراب الأحاديث، وتصحيح إشكالها، لأن مفهوم المشكل كما ذكره د. طه محسن هو: ((النص الوارد على خلاف الإستعمال المطرد للإسلوب العربي، وجاء على وفق ما منعه النحاة، أو حكموا على مثله بالضرورة، أو الشذوذ، أو لم ينبهوا على وروده في الكلام))⁽³⁾.

وقد لا يعني المشكل عند علمائنا، أنّه المخالف للاستعمال الفصيح، بل هو الذي يحتاج الى إيضاح بسبب من غموض أو تعقيد، أو تقديم وتأخير، ودقة وبراعة في التركيب قد تخفى على السامع، أو القارئ فهو: ((ما لا ينال المراد منه إلا بتأمل بعد الطلب))⁽⁴⁾، وقد أطلق العلماء على مصنفاتهم اسم، (المشكل)، من ذلك (مشكل إعراب القرآن الكريم)، إذ ذكر مؤلفه مكي بن أبي طالب القيسي (ت 437هـ) قائلاً: ((قصدت في هذا الكتاب إلى تفسير مشكل الإعراب، وذكر علله وصعبه، ونادره، ليكون خفيف المحمل سهل المأخذ قريب المتناول لمن أراد حفظه، والإكتفاء به، فليس في كتاب الله عز وجل إعراب مشكل إلا وهو منصوص أو قياسه موجود فيما ذكرته))⁽⁵⁾.

وقد خلص المحقق الى أن الكتاب ((يفتقد المنهج العلمي الذي آتدنا أن نلاحظه في كتب ابن مالك الأخرى، وليس كل مادته مطابقة لعنوانه (شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح) وهو أقرب الى (المجموع) النحوي منه الى الكتاب المنهجي ... وربما كان هذا الوصف يخامر ذهنه وهو يقرر المسائل، إذ صرح في واحد من بحوثه قائلاً: ((وقد تقدم في هذا المجموع الإستشهاد على وقوع ذلك بعد النهي))⁽⁶⁾ ((⁽⁷⁾.

1. ينظر: شواهد التوضيح: 67.
2. المصدر نفسه: 15-16 (مقدمة المحقق).
3. المصدر نفسه: 15 (مقدمة المحقق).
4. التعريفات: 276.
5. مشكل إعراب القرآن: 64/1.
6. شواهد التوضيح: 188.
7. المصدر نفسه: 16 (مقدمة المحقق).

رابعاً : مصادر ابن مالك في كتابه (شواهد التوضيح)

اعتمد ابن مالك (ت672هـ) في تأليف مصنفه على مصادر مختلفة، وهي ما يأتي :

أ- كتب التفسير:

أيد ابن مالك مذهبه بعدة دلائل، منها ما نقله عن الزمخشري (ت538هـ)، في صحة العطف على الضمير المجرور بغير إعادة حرف الجر، فذكر في قوله تعالى : ﴿ فَإِذَا قَضَيْتُمْ مَنَاسِكُمْ فَادْكُرُوا اللَّهَ كَذِكْرِكُمْ آبَاءَكُمْ أَوْ أَشَدَّ ذِكْرًا ﴾⁽¹⁾، قال: ((وجعل الزمخشري في (الكشاف) (أشد) معطوفاً على الكاف والميم من (فادكروا الله كذكركم) ولم يُجز عطفه على (الذكر). والذي ذهب إليه هو الصحيح؛ لأنه لو عُطف على (الذكر) لكان (أشد) صفة لـ (ذكر) وامتنع نصب (الذكر) بعده ...))⁽²⁾.

ب- كتب النحو :

أفاد ابن مالك من المصادر النحوية في مناقشة مسائله وتقوية حججه، إذ جعل الحجج التي ذهب إليها معضدة بالأدلة والبراهين، ومن هذه المصادر التي أفاد منها، هي :

1. كتاب سيبويه (180هـ):

اعتمد ابن مالك على كتاب سيبويه في مناقشته المسائل، وقد نقل منه آراء سيبويه، والعلماء الآخرين، وكان نقله هذه النصوص غير مباشر، إلا في ثلاثة مواضع قد نقل منها مباشرة. ومثال ذلك ما أخذه من كتاب سيبويه في مسألة الاتصال والانفصال، قال: ((وسيبويه يرى الاتصال في هذه الأمثلة، ونحوها واجباً، والانفصال ممتنعاً))⁽³⁾.

2. معاني القرآن للفراء (207هـ):

استدل ابن مالك على تجويز تثنية المفرد المضاف الى المثنى في قول أم عطية رضي الله عنها : ((أمرنا أن نُخْرِجَ الحِيضَ يَوْمَ العِيدِ))⁽⁴⁾، إذ ذكر قائلًا: ((في هذا الحديث توحيد (اليوم) المضاف الى (العيدين)، وهو في المعنى مثنى، ولو روي بلفظ التثنية على الأصل، ولفظ الجمع ، لأمن اللبس، لجاز ... فمن الوارد بإفرادهما في حديث الموضوع من قول الراوي : ((ومسح أذنيه ظاهرها وباطنها))⁽⁵⁾، ومنه ما

1. البقرة / 200.

2. شواهد التوضيح : 110، وينظر الكشاف: 247/1 - 248.

3. شواهد التوضيح : 82، وينظر : كتاب سيبويه : 363/2 - 364.

4. صحيح البخاري : 94/1.

5. سنن أبي داود: 28/1 ، وسنن ابن ماجه : 152/1 .

حكى الفراء من قول بعض العرب (أكلتُ رأسَ شاتين) ((⁽¹⁾).

3. معاني القرآن للأخفش (215هـ):

أعتمد ابن مالك على آراء الأخفش في بعض مسائله، من ذلك ما جاء في قول عائشة رضي الله عنها: ((كَانَ يُصَلِّي جَالِسًا، فَيَقْرَأُ وَهُوَ جَالِسٌ، فَإِذَا بَقِيَ مِنْ قِرَاءَتِهِ نَحْوُ مِنْ كَذَا))⁽²⁾، قال : ((من روى (نحوٌ من كذا) فلا إشكال في روايته، وإنما الإشكال في رواية من روى (نحواً) بالنصب، وفيه وجهان، أحدهما – أن تكون (من) زائدة، ويكون التقدير فإذا بقي قراءته نحواً ... وزيادة (من) على هذا الوجه لا يراها سيبويه ؛ لأنه يشترط في زيادتها شرطين، والأخفش لا يشترط ذلك))⁽³⁾.

6. الأمالي الشجرية :

أمالي ابن الشجري (ت 542هـ) من المصادر التي أفاد منها ابن مالك في إسناد رأيه منه ما جاء في قول النبي صلى الله عليه وسلم : ((يَا عَائِشَةُ لَوْلَا قَوْمُكَ حَدِيثُ عَهْدٍ بَكُفْرٍ لَنَقَضْتُ الْكَعْبَةَ فَجَعَلْتُ لَهَا بَابًا))⁽⁴⁾، في ثبوت خبر المبتدأ بعد (لولا) ، قائلاً : ((تضمن هذا الحديث ثبوت خبر المبتدأ بعد (لولا) ... وهو ما خفي على النحويين إلا الرمانى وابن الشجري))⁽⁵⁾.

-
1. شواهد التوضيح : 115 ، وينظر : معاني القرآن : 380/1.
 2. صحيح البخاري : 58/2.
 3. شواهد التوضيح : 186 ، وينظر : معاني القرآن للأخفش : 238.
 4. ورد في صحيح البخاري : 171/2 منه (لولا حدثان قومك ... لولا أن قومك حديث عهدهم ... لولا حدائة قومك ...).
 5. شواهد التوضيح : 120 ، وينظر : الأمالي الشجرية : 211/2.

رابعاً : عقود الزبرجد على مسند الإمام أحمد، للسيوطي (ت 911هـ):

أو (عقود الزبرجد في إعراب الحديث النبوي)⁽¹⁾

هذا الكتاب أثر بارز من آثار السيوطي، وهو آخر كتاب متخصص في إعراب الحديث النبوي الشريف، وله صلة وثيقة بعلمين جليلين، هما: علم الحديث النبوي، وعلم النحو العربي، ومن هذا الاتصال يكتسب قيمة كبيرة، ومادته تكشف عن جانب مهم من جوانب النشاط النحوي الذي آخذ من الحديث النبوي ميداناً له⁽²⁾.

والدليل على غزارة مادة الكتاب، وكثرة مصادره، أن كتابي أبي البقاء وابن مالك قد ضمنهما السيوطي كاملين في تضاعيف كتابه، فذاًبا في خضمّ كتابه الضخم⁽³⁾.

وقد حفظ لنا نصوصاً أصولها مفقودة، منها رسالة حسنة مفقودة⁽⁴⁾ ألفها الإمام أبو سعيد فرج بن قاسم بن لبّ المالكي المغربي الغرناطي (ت 783هـ)، وكذلك ذكر نصوصاً من شرح التسهيل والتذكرة لابن هشام (ت 761هـ)، في إهمال (إن) حملاً على (إذا) وغير ذلك⁽⁵⁾.

فيعد الكتاب موسوعة في إعراب الحديث النبوي فهو ((يشتمل على جهود الذين سبقوا السيوطي في هذا المجال بشكل يكاد يكون كاملاً، سواء أكانت هذه الجهود في كتب مستقلة، ككتاب العكبري وكتاب ابن مالك، أم أراء متفرقة في بطون كتب النحو في المشرق والمغرب، أم أراء وتوجيهات في كتب شرح الحديث وغريبه))⁽⁶⁾.

ومن أبرز ما يضمه الكتاب ((تلك الرسائل المتخصصة في مسألة أو قضية بعينها، وقد تطول هذه الرسائل فتبلغ عشرات الصفحات، وقد تقصر فلا تتعدى بضع صفحات، وقد ضم الكتاب بين دفتيه أربع عشرة مسألة، منها خمس للسيوطي، وتسع لغيره من العلماء، ومن هذه الرسائل: رسالة ابن لب الغرناطي في مسألة (الباء) ودخولها على مفعولي (بدا وأبدل)⁽⁷⁾، ورسالة ابن جني (ت 392هـ)، إعراب حديث

1. اعتمدت على نشرتين، الأولى : بتحقيق: أحمد عبد الفتاح تمام، وسمير حسني طليبي ، والثانية بتحقيق: د. سلمان القضاة.
2. ينظر: عقود الزبرجد : 5/1 (مقدمة المحقق) سلمان.
3. ينظر: المصدر نفسه : 1/ط (مقدمة المحقق) أحمد.
4. ينظر: المصدر نفسه : 81/1 - 94 أحمد.
5. ينظر: المصدر نفسه : 278/1 (أحمد).
6. ينظر: المصدر نفسه : 29/1 (سلمان) .
7. ينظر: عقود الزبرجد : 81/1 (أحمد) ، و : 189/1 (سلمان).

Abstract

The Prophetic tradition , Hadith is a fertile wealth it still in need to research after the scholars neglected it and considered it as stuff be taken on grammatic studies to arrive to important results which served Arabic language , language of Holy Quran so its stuff is living subject for all studies.

To be numerous the studies of speakers around the Prophetic tradition Hadith in general and the books of arabize Prophetic tradition Hadith in special like (**Grammatical Efforts of Abi Al Baka Al Ukburi in his books Arabize Quran and Arabize Hadith**) and(**Ukoud Al Zabrjad on Back on Al Emam Ahmed**) , Grammatical study and (Grammatical Issues in manuscripts , books of arabize Prophetic Hadith.

It was a course which depend of whole of Prophetic tradition Hadith which multipcite the arabize faces in it. Then classifies it under its grammatical subject which **Ibn Malik** (Dead in 672 A.M) ended. We limited to each paragraph on one Hadith or two – In most- that for the whole number of stated speeches . After that we showed the grammarians opinions in it with its changes and proofs which may force the grammatical face or may weak it.

So, this study was taken advantage of use explanation of Prophetic tradition Hadith in showing the grammatic face which Hadith term lead it.

The conclusion came in summary with the most important result which the researcher get them, and the result which refers to important of putting the **Holy Hadith** in right place, and care with it as firm prosaic subject used to inventing the grammatical basics from it. And basic of grammarians might necessity poetic , or multiplicity of opinions two schools Basria and Kuffian.

This study forced many problems we could decrease it, and overcome by virtue of **Allah** to whom be ascribed all perfection and majesty. **One** of them was difficult of getting on main sources which study depended on. So some of books of **arabize the Holy Hadith** were not stock in our dear country that made the researcher obligated to leave out his country in order to get this main sources .

I come back to many of sources one of the most important was book of them (Shorten in strange of Moutaah and guiding of my supervisor " **Dr. Mek'ki Nouman Mathloun Al Dulai'mi**" and so and many of other books.

The modern references as book of grammatical issues in manuscript , and books of arabize the Holy Prophetic Hadith .

So , I get benefit from studies and Universitcal thesis which taken on part from this subject like: The impact of arabize probability in guiding the meaning , grammatical study in books of **Arabize Holy Quran** until the end of the fourth century in Hajrah and multiplicity of Arabize faces in **Holy Quran** similar objective in **Holy Quran** as practically grammatical study and others.

After finishing the subject , we hold to it preface , and then divided that subject to three chapters followed conclusion showed the most important result of research, the preface was called "**The multiplicity faces arabize** And its impact in guiding the meanings which the word went to it that is one of names which called on word which arabize by more than one face . The reasons which multiplicate the arabize faces and it showed the relationship between the multiplicate arabize faces and its impact in meaning.

First chapter was analytical study for books of arabize the prophetic tradition Hadith and it knew in it. The course of each scholar in his book, the analytical view was read on compare in these books.

The second chapter , we take in it the multiplicate the arabize faces which I am speaking about the arabize Mark , So it divided into four themes , **first one** was multiplicate arabize faces in subjectives which included Subject and so on, **second** theme was in Objectives , and **third** one in study of, **fourth** on instruments.

Third chapter , we look in it multiplicate arabize faces in which the arabize mark is differed , and it was in four themes , followed the **first** theme to be possible to use Subjective and Objective, **second** use Subjective and , and **third** on Objective and , and **fourth** one meet in study what is possible to use arabize three moves.